

Distr.: General  
14 August 2008  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

مجموعات البلدان التي تواجه وضاعا

خاصة: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث

المعني بأقل البلدان نموا

موجز لطرائق عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

وعملية التحضير له

مذكرة من الأمين العام

موجز

هذه المذكرة مقدمة بموجب القرار ٢٠٣/٦٢ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعد مذكرة خلال الدورة الثانية والستين للجمعية يبين فيها طرائق عقد مؤتمر رابع بشأن أقل البلدان نموا، بما في ذلك عملية التحضير له. وعملا بهذا القرار تبين المذكرة طرائق عقد المؤتمر بما في ذلك عملية التحضير له.

\* A/63/150.



## أولا - مقدمة

- ١ - أشارت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٣/٦٢ إلى الفقرة ١١٤ من برنامج العمل المتعلق بعقد مؤتمر رابع للأمم المتحدة لأقل البلدان نموا قرب نهاية العقد الحالي، وطلبت إلى الأمين العام أن يقوم في هذا الصدد بإعداد مذكرة خلال الدورة الثانية والستين للجمعية يعرض فيها طرائق عقد هذا المؤتمر بما في ذلك عملية التحضير له.
- ٢ - وتبين هذه المذكرة طرائق عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، بما في ذلك عملية التحضير له عملا بالقرار ٢٠٣/٦٢.

## ثانيا - الخلفية والولاية

- ٣ - في عام ١٩٧١، أقر المجتمع الدولي بوجود فئة من البلدان لا يكمن اختلافها عن سواها من البلدان في ما يعانیه سكانها من فقر مدقع فحسب، بل وكذلك في الضعف الهيكلي لمواردها الاقتصادية والمؤسسية والبشرية، الذي كثيرا ما يكون مقرونا بإعاقات جغرافية. ومجموعة البلدان هذه (بلغ عددها آنذاك ٢٥ بلدا) صنفتها الأمم المتحدة على أنها أقل البلدان نموا، وهي تشكل أفقر وأضعف شريحة في المجتمع الدولي، وتمثل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية تحديا كبيرا لها ولشركائها في التنمية على السواء.
- ٤ - وللتصدي لهذا التحدي، قررت الجمعية العامة أن تعقد في باريس في عام ١٩٨١ مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بأقل البلدان نموا، لمواصلة التركيز على الحاجة لاتخاذ تدابير خاصة لصالح هذه البلدان، وقررت الجمعية العامة أن تعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا. وقد تجسدت وثيقته الختامية في إعلان باريس وبرنامج العمل لأقل البلدان نموا في التسعينات. ورغم الجهود المضنية التي بذلتها أقل البلدان نموا لتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المتوخاة في برنامج العمل، لم تستطع أن تبلغ كمجموعة أيا من أهداف برنامج العمل بل ارتفع عددها من ٤٢ بلدا في عام ١٩٩٠ إلى ٤٨ بلدا في عام ١٩٩٧.
- ٥ - ونتيجة لذلك، ووفقا لقراري الجمعية العامة ١٨٧/٥٢ و ١٨٢/٥٣، عقد من ١٤ إلى ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠١ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. وتجسدت وثيقته الختامية في إعلان بروكسل وبرنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠.
- ٦ - ويشكل برنامج العمل للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٥٥/٢٧٩، استراتيجية عملية المنحى وشاملة للحد من الفقر بحيث تستجيب للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا وهي ومصممة كإطار لشراكة بين أقل البلدان نموا وشركائها

الإمنايين في سبعة مجالات مترابطة هي: (أ) تعزيز إطار للسياسات محورها الناس؛ و (ب) الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي؛ و (ج) بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛ و (د) بناء قدرات إنتاجية لكي تستفيد أقل البلدان نموا من العولمة؛ و (هـ) تعزيز دور التجارة في التنمية؛ و (و) الحدّ من مواطن الضعف وحماية البيئة؛ و (ز) حشد الموارد المالية.

٧ - ويغطي البرنامج جميع مجالات التنمية (الاقتصادية والاجتماعية و البيئية) ويتناول عشر قضايا ذات أولوية وطابع شامل لعدة قطاعات وهي: القضاء على الفقر، المساواة بين الجنسين، العمالة، حسن التدبير على المستويين الوطني والدولي، بناء القدرات، التنمية المستدامة، المشاكل الخاصة للبلدان نموا الساحلية والجزرية الصغيرة والتحديات التي تواجه أقل البلدان نموا المتضررة من النزاعات.

٨ - ويتمثل الهدف العام للبرنامج في "إحراز تقدم كبير في خفض نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وتعزيز التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا". ويتضمن برنامج العمل ٣٠ هدفاً إنمائياً متفقاً عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

٩ - ويُسترشد في تنفيذ برنامج العمل بالمبادئ التالية: (أ) نهج متكامل؛ (ب) شراكة أصيلة؛ (ج) ملكية وطنية؛ (د) اعتبارات السوق؛ (هـ) التوجه نحو النتائج.

١٠ - وبالإضافة إلى ذلك، يوفر البرنامج آليات واضحة للتنفيذ والرصد على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

١١ - وفي هذا السياق، قررت الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين إنشاء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية وعهدت إليه بالمهام الموصى بها في تقرير الأمين العام<sup>(١)</sup>.

١٢ - وفي عام ٢٠٠٦، عقدت الجمعية العامة، في دورتها الحادية والستين، الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاستعراض العالمي الشامل لمنتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل. وخلص الاجتماع إلى أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نموا لا تزال هشّة وإن من المستبعد في ظل الاتجاهات الحالية تحقيق مقاصد البرنامج وأهدافه وغاياته.

(١) A/56/645 و Add.1/Corr.1 و 2.

## ثالثا - المعوقات

١٣ - منذ عام ٢٠٠٠ حققت أقل البلدان نموا كمجموعة، نسبة نمو سنوية تبلغ في المتوسط ٦ في المائة. بيد أن النمو الاقتصادي المرموق لم يكن له تأثير ذو شأن في الفقر، بل إنه عمق التفاوتات الاجتماعية، وبخاصة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية في تلك البلدان. ويضاف إلى ذلك أن سرعة زيادة عدد السكان، مصحوبة بسرعة معدلات التحضر أدت إلى ظهور حالة ازدياد فيها عدد الأفراد الذين يبحثون عن عمل في غير القطاع الزراعي بنسبة تفوق زيادته في أي وقت مضى، في حين استمر تراجع الإنتاجية الزراعية وتفاقم سوء التغذية، وبخاصة في أقل البلدان الأفريقية نموا. ورغم ما ظل يطرأ منذ عام ١٩٩٠ من تحسن على مؤشري الصحة والتعليم على نحو مطرد في العديد من أقل البلدان نموا، إلا أن التقدم الذي أحرز في البداية في مجال المياه والصرف الصحي لم يستمر، بل تراجع في عدد من تلك البلدان.

١٤ - ورغم ما طرأ من زيادة كبيرة على حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، فقد ظلت نسبتها إلى الناتج الوطني الإجمالي للبلدان المانحة أدنى بكثير من أن تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة وهو ما يمثل النسبة المستهدفة، فيما ظل الاستثمار الأجنبي المباشر متركزا إلى حد بعيد في بضعة بلدان من أقل البلدان نموا الغنية بالموارد الطبيعية. ولم تترتب على فتح الأسواق لأقل البلدان نموا بغير رسوم جمركية، أو تحديد لأي حصص، أي زيادة في حصة صادرات هذه البلدان ووارداتها في التجارة العالمية حيث لا تزال حصتها هامشية وتمثل أقل من ١ في المائة. ولا يزال ٧٥ في المائة تقريبا من صادرات هذه البلدان يتمثل في السلع الأولية، وهو ما يعرضها للعديد من الصدمات الخارجية ولتأثير تقلب أسعار الأسواق العالمية. ونتيجة لشطب الديون بنسبة مائة في المائة بموجب المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، انخفض كثيرا حجم الدين المنخفض بموجب المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتعزيز الصادرات، وأقساط خدمة الدين المستحقة على أقل البلدان نموا، بيد أن قدرتها على تحمل عبء الدين على المدى الطويل لا تزال تمثل تحديا صعبا.

١٥ - وهناك بلد واحد من أقل البلدان نموا (الرأس الأخضر) خرج من قائمة هذه البلدان اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وثمة بلدان آخرون (ساموا وملديف) سيخرجان من هذه القائمة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. بيد أن جميع البلدان التي خرجت من القائمة هي بلدان جزرية صغيرة نامية مستضعفة للغاية من حيث تنميتها ومعرضة إلى حد كبير للصدمات الخارجية.

١٦ - وبدأت تظهر في الأثناء تحديات جديدة تعوق تنمية أقل البلدان نموا وهي: (أ) ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية نتيجة تزايد الطلب الناشئ عن تزايد عدد السكان، وارتفاع الأسعار العالمية للنفط، وتزايد الطلب على الوقود الأحيائي، والتحول نحو تناول اللحوم في النظم الغذائية المتبعة في الاقتصادات الناشئة وسوء المحاصيل في البلدان المنتجة الرئيسية؛ (ب) زيادة عدد السكان الذين بلغوا سن المشاركة في النشاط الاقتصادي ولكن مفتقرون لفرص عمل؛ (ج) أثر تغير المناخ الناجم عن الاحترار العالمي الناشئ عن انبعاثات غازات الدفيئة؛ (د) استنزاف الأدمغة نتيجة هجرة اليد العاملة الماهرة إلى البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛ (هـ) خطر أنفلونزا الطيور وغيره من التحديات.

١٧ - ويتوقف بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن التصدي للتحديات المتمثلة في الحد من الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، بصورة حاسمة، على استدامة التقدم المحرز، والحيلولة دون تراجع الاتجاهات الايجابية في أقل البلدان نموا، بوصفها الوطن الرئيسي للفقر المدقع في العالم.

## رابعاً - جدول الأعمال الموضوعي المقترح للمؤتمر

١٨ - سوف ينعقد المؤتمر لتقييم تنفيذ برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نموا خلال العقد ٢٠١٠-٢٠١٠ ولصياغة استراتيجيات وخطط عمل جديدة للتنمية المستدامة لأقل البلدان نموا في العقد القادم. وسيكفل تحليل للأداء في الماضي تسليط الضوء على أشد الصعوبات التي أعاقت الإنجاز الفعلي لأهداف برنامج العمل السابق، ويقترح استراتيجيات جديدة لتذليل تلك الصعوبات. وفي حين سيحري تحديد مجموعة المسائل التي سيعالجها المؤتمر من خلال عملية تشاورية بين مختلف أصحاب المصلحة، فقد يكون مفيدا التذكير بعدد من الصعوبات المعروفة أنها حدثت من أداء أقل البلدان نموا.

١٩ - وينبغي أن يقوم مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا بمجملته أمور من بينها ما يلي:

- (أ) تقييم تنفيذ برنامج العمل خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين صوب تخفيض عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الجوع، إلى النصف مع تحقيق الزيادات المستدامة والمطرودة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا؛
- (ب) استعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولي، وبخاصة في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والديون والاستثمار والتجارة؛

(ج) النظر في صياغة واعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية ملائمة لتحقيق التنمية الإنمائية لأقل البلدان نموا وإدماجها تدريجيا في الاقتصاد العالمي.

٢٠ - وسيتيح المؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نموا فرصة فريدة للقيام بما يلي: (أ) إجراء التقييم الشامل لتنفيذ برنامج بروكسل؛ (ب) تبادل الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات؛ (ج) تحديد السياسات الدولية والمحلية الفعالة في ضوء نتائج التقييمات؛ (د) الاتفاق على تدابير إضافية لتقديم الدعم الدولي لصالح أقل البلدان نموا؛ (هـ) تعزيز الشراكات بين الأطراف المعنية بالعملية (الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية) على جميع المستويات؛ (و) إعادة تأكيد الالتزام بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا؛ (ز) إعادة تأكيد الالتزام العالمي بالتصدي للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا الذي تم التعهد به في المؤتمرات والقمة الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية، ومؤتمر قمة عام ٢٠٠٥؛ (ح) حشد الدعم والعمل على النطاق الدولي؛ (ط) تحديد التحديات والفرص الجديدة والناشئة بالنسبة لأقل البلدان نموا وسبل مواجهتها.

## خامسا - الاستراتيجية التنظيمية

٢١ - تتمثل إحدى نقاط البدء في رسم استراتيجية تنظيمية للمؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نموا في تحديد وإقرار ما يلي:

(أ) أن يواصل المجتمع الدولي الالتزام بالقضاء على الفقر وتحسين نوعية الظروف المعيشية للناس في أقل البلدان نموا.

(ب) إنه بالرغم من الاتساع الموضوعي لجدول أعمال المؤتمر الذي يتناول التنمية المستدامة عموما لأقل البلدان نموا، تظل هناك حاجة إلى تحديد المجالات الحاسمة ووضع الأولويات وبذل الجهود وحشد الموارد الكفيلة بالتعامل معها.

(ج) إنه في ضوء مراعاة الخصائص والمشاكل المحددة لكل بلد من أقل البلدان نموا، في إطار جدول أعمال واسع النطاق، تدعو الحاجة إلى برنامج يستند إلى تقييمات قطرية للمعوقات والأولويات والفرص. ولهذا السبب، يلزم الاضطلاع على المستوى القطري، بعملية تحضيرية واسعة النطاق تشمل القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لصياغة برنامج عمل وطني شامل لكل بلد. على أن يصبح الأساس لوضع برنامج عمل عالمي يعتمده المؤتمر.

(د) أن تكون مسألة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج عمل شامل لتحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً، هي التحدي الرئيسي وأن يتعين التوصل إلى نهج جديدة لحشد الأموال اللازمة للتنمية.

## سادسا - العملية التحضيرية على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية

٢٢ - ينبغي أن تكون العملية التحضيرية للمؤتمر برمتها شاملة وشفافة تعزیزاً للحوار بين جميع الأطراف المعنية بالعملية (الحكومات، والمجتمع المدني، وبخاصة المجموعات النسائية والمنظمات النسائية غير الحكومية والشباب، والقطاع الخاص، والمنظمات الخيرية، والمنظمات غير الربحية، والبرلمانيون، والدوائر الأكاديمية، ووسائل الإعلام، وقادة مجتمع الأعمال)، إضافة إلى إقامة الروابط وتأمين التآزر بين جميع مستويات ومسارات العملية التحضيرية. ولهذا الغرض، يشجع إلى حد كبير على تنظيم مناسبات تجمع أطرافاً عديدين من أصحاب المصلحة.

## ألف - الاستعدادات على المستوى القطري

٢٣ - ستنتقل الاستعدادات القطرية على أساس عمليات الاستعراض القطري الحالية لتجنب الازدواجية وضمان التنسيق الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وستراعي هذه الاستعدادات أيضاً عملية التقييم التي أجريت في الآونة الأخيرة في سياق الأعمال التحضيرية للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية المضطلع بها من قبل معظم أقل البلدان نمواً، بدعم من منسقي الأمم المتحدة المقيمين، فضلاً عن الاستعراضات الوطنية المضطلع بها في إطار الاستعراضات الوزارية السنوية خلال الأجزاء الرفيعة المستوى من الدورات الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويجب استنباط سبل للتآزر على الصعيد القطري بين استعراض تنفيذ برنامج بروكسل واستعراض تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقة استراتيجية الحد من الفقر، وكذلك بين آليات الاستعراض القطري القائمة، ومنها مثلاً اجتماعات الموائد المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأفرقة الاستشارية للبنك الدولي وغيرها.

٢٤ - وفيما يلي عرض لما يتصل بالاستعدادات المتخذة على المستوى القطري من حيث الأهداف والوثائق والجهات المنظمة والشكل والتوقيت:

(أ) **الأهداف:** '١' إجراء تقييم متعمق وشامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للبلد؛ '٢' إجراء تقييم لمدى التقدم الذي أحرزه البلد وشركاؤه الإنمائيون صوب بلوغ الأهداف والغايات والالتزامات الواردة في برنامج العمل؛ '٣' إجراء تقييم دقيق لفعالية

الترتيبات الوطنية الحالية للمتابعة، والتنفيذ، والرصد والإبلاغ عن تنفيذ برنامج العمل<sup>(٢)</sup>؛  
 '٤' تحديد الثغرات والقيود والعقبات في تنفيذ برنامج العمل فضلا عن الاحتياجات الإنمائية  
 المحددة لكل بلد؛ '٥' صياغة سياسات وتدابير إضافية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية  
 المستدامة؛ '٦' تعزيز الشراكات، بما في ذلك مع البرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛  
 '٧' استعراض نتائج تدابير تقديم الدعم الدولي، وبخاصة في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية  
 والديون والاستثمار والتجارة؛ و '٨' تقديم مساهمة للعملية التحضيرية الإقليمية والعالمية.

(ب) الوثائق: التقارير الوطنية لأقل البلدان نموا<sup>(٣)</sup>.

(ج) الجهة المنظمة: كل بلد من أقل البلدان نموا بدعم من المنسق المقيم للأمم  
 المتحدة وممثل البنك الدولي.

(د) الشكل: منتدى وطني يلتزم على أساس الحوار الواسع النطاق والشامل لجميع  
 أصحاب المصلحة في العملية الإنمائية (الحكومات، والمجتمع المدني، وبخاصة المجموعات  
 النسائية والشباب والقطاع الخاص والمنظمات الخيرية وغير الربحية، والبرلمانيون والدوائر  
 الأكاديمية ووسائل الإعلام، وقادة مجتمع الأعمال).

(هـ) التوقيت: نهاية عام ٢٠٠٩/بداية عام ٢٠١٠

## باء - الاستعدادات الإقليمية

٢٥ - ينبغي أن تُدرج الاستعدادات الإقليمية المنظور الإقليمي في عملية الاستعراض.  
 وستضطلع لجان الأمم المتحدة الإقليمية بدور ريادي في العملية التحضيرية في ضوء  
 المسؤوليات المنوطة بها عن التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي فضلا عن دعم التنمية  
 المستدامة لبلدان المنطقة المعنية، وبحكم ولايتها الفريدة المتعلقة بالأنشطة التحليلية والمعيارية  
 والتشغيلية. وينبغي تحقيق التآزر خلال عملية الاستعراض مع عمليات استعراض عالمية أخرى  
 من قبيل الآليات الإقليمية لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية مثل آلية استعراض الأنداد في  
 أفريقيا الخاصة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

(٢) للاطلاع على الترتيبات الوطنية، انظر الفقرات ٩٩-١٠٤ من برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نموا للعدد  
 ٢٠٠١-٢٠١٠ (A/CONF/191/13).

(٣) التقرير الوطني سيجرى إعداده بمساعدة من المنسق المقيم للأمم المتحدة.

٢٦ - وتنطوي الاستعدادات الإقليمية على ما يلي:

(أ) **الأهداف:** '١' إجراء تقييم متعمق وشامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المنطقة؛ '٢' إجراء تقييم دقيق لفعالية الترتيبات الإقليمية<sup>(٤)</sup> الحالية لمتابعة وتنفيذ برنامج العمل ورصده وتقديم تقارير عن تنفيذه؛ و '٣' تبادل الخبرات والدروس المستخلصة وأفضل الممارسات؛ '٤' تحديد المشاكل المشتركة والتماس الحلول؛ '٥' صياغة سياسات وتدابير محددة لتحسين التكامل الإقليمي لأقل البلدان نمواً؛ '٦' تعزيز التعاون بين أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى؛ و '٧' تعزيز تجانس السياسة العامة على المستوى الإقليمي؛ '٨' تعزيز الشراكات، بما في ذلك مع المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ '٩' استعراض نتائج تدابير الدعم الدولي؛ وبخاصة في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية، والديون، والاستثمار والتجارة؛ '١٠' تقديم مساهمة إلى الاستعدادات العالمية ذات الصلة.

(ب) **الوثائق:** التقارير الوطنية لأقل البلدان نمواً، وجدول الأعمال المشروح، وبرنامج العمل، وتقارير اللجان الإقليمية وتقارير الهيئات الإدارية للجان الإقليمية.

(ج) **الجهة المنظمة:** في إطار التنسيق والتوجيه العامين لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تتولى التنظيم في حالة أقل البلدان الأفريقية نمواً، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وفي حالة أقل البلدان الآسيوية نمواً تتولاه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وفي حالة اليمن تتولاه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وفي حالة هايتي تتولاه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

(د) **الشكل:** اجتماعات رفيعة المستوى بمشاركة جميع أصحاب المصلحة (الحكومات، والمجتمع المدني، وبخاصة المجموعات النسائية والمنظمات غير الحكومية النسائية والشباب والقطاع الخاص والمنظمات الخيرية وغير الربحية، والبرلمانيون والدوائر الأكاديمية ووسائل الإعلام، وقادة مجتمع الأعمال).

(هـ) **التوقيت:** ربيع عام ٢٠١٠/منتصف عام ٢٠١٠.

(٤) للاطلاع على الترتيبات الإقليمية، انظر الفقرات ١٠٥-١٠٨ من البرنامج.

## جيم - الاستعدادات على النطاق العالمي

٢٧ - ستنتقل العملية التحضيرية العالمية، قدر الإمكان، من استعراضات مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى وعمليات التقييم المضطلع بها في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ ومن نتائجها ذات الصلة. ولهذا الغرض، ستضع الأمانة العامة للأمم المتحدة خارطة لجميع الاستعراضات الرئيسية المضطلع بها بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ وتعد خارطة طريق تكون عبارة عن قائمة شاملة بجميع المناسبات التحضيرية وصولاً إلى المؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً.

٢٨ - تتصل المسائل التالية بالاستعدادات المتخذة على النطاق العالمي:

(أ) **الأهداف:** '١' إجراء تقييم شامل لتنفيذ البرنامج ولفعالية الترتيبات الحالية المتخذة على الصعيد العالمي<sup>(٥)</sup>؛ '٢' استعراض نتائج تدابير الدعم الدولي، وبخاصة في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية، والديون، والاستثمار والتجارة؛ '٣' صياغة سياسات وتدابير إضافية لتحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً، وتحسين اندماجها في الاقتصاد العالمي؛ '٤' تبادل الخبرات والدروس المستخلصة وأفضل الممارسات؛ '٥' تعزيز الشراكات بما في ذلك مع البرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ و '٦' إعداد اقتراح لينظر فيه المؤتمر تمهيداً لاعتماده.

(ب) **الجهة المنظمة:** مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ج) **الوثائق:** جدول الأعمال المشروح والتقارير الوطنية لأقل البلدان نمواً، وتقارير اجتماعات الاستعراضات الإقليمية بما في ذلك وثائقها الختامية والتقارير الشامل للأمين العام، والوثائق الختامية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ونتائج استعراضات كل من تلك المؤتمرات.

(د) **الهيكل:** '١' مسار منظومة الأمم المتحدة: اجتماعات الأفرقة الاستشارية المشتركة بين الوكالات لبناء توافق في الآراء بشأن الإطار المفاهيمي وجميع الجوانب التنظيمية للعملية التحضيرية وللمؤتمر. '٢' المسار الحكومي الدولي: اللجنة التحضيرية (دورتان مدة كل منهما خمسة أيام) لإجراء تقييم شامل لتنفيذ البرنامج وإعداد اقتراح الوثيقة الختامية لينظر فيها المؤتمر تمهيداً لاعتماده. وسيشمل المسار الحكومي الدولي أيضاً اجتماعات دورات الجمعية العامة والدورات الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تجري

(٥) للاطلاع على الترتيبات العالمية، انظر الفقرات ١٠٩-١١٦ من البرنامج.

الاستعراضات المنتظمة لتنفيذ البرنامج، فضلا عن اجتماعات الهيئات الإدارية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وبخاصة اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجلس التجارة والتنمية واللجنة الفرعية المعنية لأقل البلدان نموا المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية، التي تضطلع باستعراضات تنفيذ البرنامج في مجالات اختصاصها والمناسبات الخاصة. ويشمل هذا المسار أيضا إجراء حوار مع مؤسسات بریتون وودز، وستتاح للجنة التحضيرية كل ما تتوصل إليه هذه الاجتماعات. '٣' مسار المجتمع المدني: يتعلق الأمر بسلسلة من المناسبات التي ينظمها المجتمع المدني والقطاع الخاص وتشمل منتدى الاستثمارات والمجلس الاستشاري للأعمال التجارية، واجتماع الاتحاد البرلماني الدولي، فضلا عن مناسبات لأصحاب المصلحة المتعددين لاستكشاف وإيجاد حلول ابتكارية لمشاكل أقل البلدان نموا، فضلا عن تعزيز الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وستتاح أيضا للجنة التحضيرية ملخصات بوقائع هذه المناسبات.

(هـ) الشكل: رفيع المستوى.

(و) التوقيت: النصف الثاني من عام ٢٠١٠ - أوائل عام ٢٠١١.

## سابعاً - المؤتمر

٢٩ - فيما يلي العناصر المتوخاة بالنسبة للمؤتمر:

(أ) الهدف: إجراء تقييم عام لتنفيذ البرنامج وصياغة واعتماد السياسات والتدابير الوطنية الملائمة للتنمية المستدامة لأقل البلدان نموا وإدماجها تدريجيا في الاقتصاد العالمي، فضلا عن التصدي للتحديات والفرص الجديدة والناشئة.

(ب) المسار الحكومي الدولي: '١' الجلسات العامة. الجلسة الافتتاحية في صبيحة اليوم الأول تعقبها المناقشات العامة. وتبدأ المناقشات العامة بعد الجلسة الافتتاحية مباشرة و ثم تتواصل في اليوم الثاني. وتبعب المناقشة العامة ست مناقشات مواضيعية تفاعلية. وتعد الجلسة الختامية بعد ظهر اليوم الأخير وسيُنظر فيها المؤتمر في اقتراح اللجنة الجامعة ويعتمده. '٢' اللجنة الجامعة. تبدأ عملها في اليوم الثاني وتنتهي منه قبل يوم من اختتام المؤتمر. وتدرس مشروع اقتراح اللجنة التحضيرية وتضع صيغته النهائية ليعتمده المؤتمر. '٣' الوثائق: '١' جدول الأعمال المشروح؛ '٢' النظام الداخلي؛ '٣' التقارير الوطنية لأقل البلدان نموا؛ '٤' تقارير الاجتماعات الإقليمية الرفيعة المستوى؛ '٥' تقارير هيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية؛ '٦' ملخصات المناقشات المواضيعية؛ '٧' ملخصات جلسات الحوار مع مؤسسات بریتون وودز، والاتحاد البرلماني الدولي، ومنتدى الاستثمار، والمجلس

الاستشاري للأعمال التجارية؛ (٨) تقرير منتدى المجتمع المدني؛ (٩) تقرير اللجنة التحضيرية؛ (١٠) تقرير لجنة وثائق التفويض؛ (١١) تقرير اللجنة الجامعة؛ (١٢) ملخص أعمال منتدى المنظمات غير الحكومية؛ (١٣) ورقات المسائل؛ (١٤) التقرير الشامل للأمين العام؛ (١٥) الوثائق الختامية لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية الرئيسية والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراض نتائج كل مؤتمر من تلك المؤتمرات.

(ج) **مسار المجتمع المدني:** سينظم منتدى المجتمع المدني من أجل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وستدور وقائعه بالتوازي مع انعقاد اللجنة الجامعة. وسيتألف من سلسلة اجتماعات موثقة مستديرة غايتها التوصل إلى توافق آراء فيما بين جميع أصحاب المصلحة بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر. و سينظم أيضا اجتماع مائدة مستديرة منفصل رفيع المستوى للقطاع الخاص يفرضي إلى إعلان شراكات جديدة ثم يصدر إعلان بالتزام الأطراف من غير الدول ببلوغ الأهداف الإنمائية. وستدون المناقشة في محضر موجز يعرض على الأمين العام للمؤتمر لإدراجه في تقرير المؤتمر. وسيهيئ الموجز أيضا الأساس لحمات إعلامية ودعوية ولعمليات عالمية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

(د) **شكل المؤتمر:** رفيع المستوى.

(هـ) **التوقيت:** أواسط عام ٢٠١١.

(و) **فترة الانعقاد:** ٧ أيام.

(ز) **المكان:** عرضت حكومة تركيا استضافة المؤتمر في اسطنبول وعرضت حكومة النمسا استضافته في فيينا.

## ثامنا - التوصيات والاستنتاجات

٣٠ - بغية الشروع في الأعمال التحضيرية في الوقت المناسب، ينبغي أن تبت الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والستين، في عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، بما في ذلك مواعيد ومكان انعقاده.

٣١ - وقد قررت، وفقا للولاية التي كلفتني بها الجمعية العامة في قرارها ٥٦/٢٢٧ و ٥٧/٢٧٠ بآء أن يعمل مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نموا بوصفه مركز التنسيق للعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا.

٣٢ - وسأعيّن الأمين العام للمؤتمر في ضوء القرار ذي الصلة الذي تتخذه الجمعية العامة بشأن عقد المؤتمر.